الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2013/IG.1/4(Part III)
14 March 2013
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة التاسعة
عمّان، ١٢-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

قضايا ذات أولوية في مجال التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية

أثر مشاركة الشباب على التماسك الاجتماعي

موجز

يتضمن هذا التقرير تحليلاً مقتضباً لبعض الأسباب التي أشعلت الانتفاضات الشعبية في المنطقة العربية في العامين الماضيين. ويبيّن أهمية التماسك والتآلف الاجتماعي في المجتمعات العربية، مركزاً على الشباب، باعتبارهم فئة ديمغرافية لها حاجاتها واهتماماتها الخاصة. ويسلّط التقرير الضوء على الدور الذي يؤديه الشباب في بناء التماسك الاجتماعي وتوطيده.

ويتناول هذا التقرير أوضاع الشباب قبل عام ٢٠١٠ والعقبات التي تواجه دمجهم في المجتمع، وكذلك مبادرات الإصلاح التي بدأت تنفذها بعض البلدان مؤخراً. ويشدد التقرير على أهمية اعتماد نُهُج جريئة تعزز مشاركة الشباب والمشاركة المدنية، ويركز على برنامج العمل العالمي للشباب كإطار عمل توجيهي وداعم لوضع سياسات واستراتيجيات وطنية للشباب تضمن المشاركة الفعلية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٥	٣
الفصل		
أولاً- مفهوم التماسك الاجتماعي	٦-٨	٤
ثانياً- مشاركة الشباب والتماسك الاجتماعي في المجتمعات العربية	٩-١٢	٥
ثالثاً- مشاركة الشباب قبل ٢٠١٠	١٣-٢٠	٦
رابعاً- نُهج في السياسة العامة للتعاطي مع قضايا الشباب في البلدان العربية	٢١-٢٦	٨
خامساً- عوائق مشاركة الشباب في صنع القرارات	٢٧-٣١	١١
سادساً- تمكين الشباب من المشاركة من خلال برنامج العمل العالمي للشباب	٣٢-٣٦	١٣
سابعاً- الاستنتاجات	٣٧-٣٩	١٤
المراجع		١٧

مقدمـة

١- لا يزال مستقبل العديد من البلدان العربية التي شهدت انتفاضات شعبية منذ عام ٢٠١٠ غير واضح المعالم. أما أسباب هذه الانتفاضات فلا اختلاف يذكر عليها. والتطورات المصيرية التي شهدتها بعض البلدان العربية مؤخراً هي نتيجة لمجموعة عوامل مزمنة ومتداخلة، أي التعثر في التنمية، والإقصاء الاجتماعي، والضعف في مقومات الحكم. والانتفاضات الشعبية التي اتخذت أشكالاً شتى في مختلف أنحاء المنطقة، هي بمثابة دعوة لتنفيذ إصلاحات جذرية يكون الهدف منها صون كرامة الجميع وحريتهم، ودمجهم في المجتمع، وتحقيق الإنصاف والعدالة، والاستقرار في الاقتصاد والمجتمع.

٢- فالضغوط التي يمارسها الشباب، وهم السكان من الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة، في العديد من البلدان العربية، بلغت حداً أوصل المنطقة العربية إلى مفترق طرق. فإما أن تبذل الحكومات مزيداً من الجهود لإنصاف الشباب وضمان تمثيلهم والتحاور معهم والاستجابة لمطالبهم، وهذا هو الاتجاه المرجح، أو أن تغض النظر عما يحدث، فتتأجج مشاعر الإحباط والإقصاء والضعف في صفوف الشباب، وتؤدي إلى مزيد من التوتر الاجتماعي وعدم الاستقرار. وإلى أن تصبح الصورة واضحة وتعتمد الحكومات نهجاً جريئاً يلبّي حاجات هذه الفئة العمرية، سيظل الشباب العرب أمام تحد مزدوج، الحرمان من الفرص الاقتصادية الذي يحول بهم دون تحقيق الرفاه الاجتماعي؛ والحرمان من فرص المشاركة الذي يولد فيهم مشاعر الإقصاء والعزل والتهميش. وهذا التحدي المزدوج يعوق تحقيق تطلعات الشباب العرب إلى التماسك الاجتماعي، فيعرض المجتمعات العربية لمزيد من التوتر الاجتماعي وعدم الاستقرار.

٣- ويتخذ هذا التوتر بعداً خطيراً لأن الشعوب العربية هي شعوب فتية. ووفقاً للمراجعة التي أجرتها إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠١٠ للتوقعات السكانية في العالم، يمثّل الشباب ١٩.٣ في المائة من مجموع سكان البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في عام ٢٠١١. وتزداد هذه المجتمعات الفتية إدراكاً لحاجاتها، وإلماماً بحقوقها وحرصاً على مصالحها. ونتيجة لذلك، فإن أي تأخر في موقف الحكومات حيال فهم هذه التغيرات والاستجابة لها قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على التماسك الاجتماعي والرفاه في كل أنحاء المنطقة.

٤- وإذا ما توفرت الظروف المناسبة، يمكن للشعوب الفتية أن تخلق بيئة حاضنة للتماسك الاجتماعي على المدى الطويل. والعامل الرئيسي لتمكين الشباب من تحقيق الرفاه الاجتماعي هو نهج لصنع السياسات يمكنهم من المشاركة بفعالية في صنع القرار المتعلق بمستقبل مجتمعاتهم. "ويتمتع الشباب الذين تتاح لهم فرص المشاركة في حياة مجتمعاتهم بإمكانات أفضل للانتقال إلى مرحلة الرشد بنجاح. وتزداد إمكانية انعزال الشباب الذين يهمّشون أو يحرمون من هذه الفرص، أو قنوطهم ومشاركتهم في أنماط سلوك شديدة المخاطر أو معادية"[(١)].

٥- يظهر هذا التقرير الأضرار التي ألحقتها بعض ممارسات التهميش المزمنة بالتماسك الاجتماعي في البلدان العربية ويقترح بعض الحلول. ويبدأ التقرير بشرح لمفهوم التماسك الاجتماعي؛ ثم يتناول الدور الذي يمكن أن يؤديه الشباب في تحقيق هذا التماسك؛ ويحلّل اتجاهات إقصاء الشباب في المجتمعات العربية قبل عام ٢٠١٠ التي قوّضت التماسك الاجتماعي وأججت الانتفاضات. ويطرح نُهُجاً جديدةً لتمكين الشباب، ويركز

(١) الأمم المتحدة (٢٠٠٩)، ص ١٢.

على المشاركة كعنصر رئيسي في تحقيق هذا الهدف. ويستشهد التقرير بأمثلة من المنطقة وبممارسات جديدة من مختلف أنحاء العالم في مشاركة الشباب في صنع القرار، انطلقت من برنامج العمل العالمي للشباب كإطار عمل توجيهي. ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات إلى الحكومات حول كيفية التعاطي مع الشباب العرب، رجالاً ونساء، ومشاركتهم في مواجهة التحديات الاجتماعية الماثلة أمام المنطقة بأسرها.

أولاً- مفهوم التماسك الاجتماعي

٦- مفهوم التماسك الاجتماعي هو في صلب المداولات التي تجري حول السياسة منذ التسعينات. ولهذا المفهوم تعاريف مختلفة، تركز بدرجات مختلفة على ثلاث قضايا مترابطة هي الدمج الاجتماعي والرأسمال الاجتماعي والمؤسسات[٢]. وإزاء الوضع الراهن في البلدان العربية، حيث يدرك الشباب أن إخفاق الآليات المؤسسية في تحقيق الدمج الاجتماعي هو عامل يغذي مشاعر الاستياء، يركز هذا التقرير على الركيزتين الأولى والثالثة للتماسك الاجتماعي، ويعرفه بالجدلية بين آليات الدمج والإقصاء القائمة، وردات فعل المواطنين وتصوراتهم ومواقفهم تجاه عمل هذه الآليات[٣]. ومن آليات الدمج والإقصاء الاجتماعي المنظمات العامة والخاصة والمنظمات التابعة للمجتمع المدني، التي تهدف إلى تأمين دعم اجتماعي ومادي ورمزي وسياسي للمواطنين لتمكينهم من تغيير الآليات التي تنطوي على تمييز في المجتمع، وإلى إشراك العناصر المستبعدة في المجتمع في عملية تمكين ذاتي تؤدي بهم إلى مزيد من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية وإلى تحسين نوعية حياتهم. ومن هذه المؤسسات، المؤسسات التعليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدينية، والمؤسسات السياسية كالأحزاب والبرلمانات والآليات الاستشارية.

٧- ويوضح هذا التعريف دور مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية التي تساهم في تحقيق التماسك الاجتماعي، كما يوضح علاقة الترابط بين هذه العوامل. فأثر التحسينات الموضوعية في الآليات المعنية بالدمج الاجتماعي، مثلاً، قد يكون محدوداً في ظل غياب الشرعية الحكومية. ويظهر أن التماسك الاجتماعي يكون على مستويات مختلفة، إذ يمكن بناؤه بواسطة المؤسسات الحكومية أو بواسطة مؤسسات المجتمع المدني المحلي.

٨- وللتماسك الاجتماعي بُعد أفقي وبُعد عمودي وعوامل موضوعية وعوامل ذاتية (الجدول ١). ويُقصد بالبعد الأفقي للتماسك الاجتماعي العلاقات التي تربط بين أفراد المجتمع وتجمعهم حول هدف، أو مصلحة أو تحد مشترك، متجاوزين الاختلافات العرقية واللغوية والدينية والطبقية. أما البعد العمودي فيُقصد به العلاقات بين السكان والمسؤولين في موقع السلطة، أي في الحكومة أو الدولة والمؤسسات التابعة لها، وهو يحدد مدى الفعالية والإنصاف في عمل هذه المؤسسات، ومدى قدرة المواطنين العاديين على التأثير في عملها بحيث يصبح أكثر فعالية وكفاءة وإنصافاً. أما العوامل الموضوعية والذاتية فترتبط بالجدلية المذكورة سابقاً، أي مدى عمل المؤسسات بموضوعية للحد من الإقصاء ومدى شعور الأفراد ذاتهم بأن لهم تأثيراً على مسار الدمج الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

---

(٢) للاطّلاع على مناقشة أوسع حول المفهوم وحول هذه الركائز الثلاث للتماسك الاجتماعي، انظر Jenson (2010).

(٣) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢٠٠٧)، ص ١٨. هذه الدراسة تعتبر أيضاً الدمج الاجتماعي وسيلة وغاية في آن، ووجه من أوجه السياسة العامة وطريقة لتأمين إطار عمل مؤسسي مناسب يضمن تحقيق الأهداف الإنمائية.

الجدول ١- أبعاد التماسك الاجتماعي

	عامل موضوعي	عامل ذاتي
البعد الأفقي	الثقة العامة في أفراد المجتمع الآخرين (من المحتمل تشارك مظالم واحدة)	المشاركة الاجتماعية وحيوية عمليات المشاركة وشبكات الدعم الاجتماعي
	الاستعداد للتعاون مع الآخرين ومساعدتهم، ومع أفراد من فئات اجتماعية مختلفة	العمل التطوعي والتبرّعات
	الانتماء والتماثل مع المجتمع	وجود أو غياب التحالفات أو الانقسامات الرئيسية بين المجموعات
البعد العمودي	تصوّر المؤسسات وعملها	الآليات المؤسسية للمشاركة الشاملة
	الثقة في المؤسسات	مستوى المشاركة السياسية (مثلاً: التصويت، التمثيل في الأحزاب السياسية)

المصدر: Adapted from Chan et al. (2006).

ثانياً- مشاركة الشباب والتماسك الاجتماعي في المجتمعات العربية

٩- يبدو أن التماسك الاجتماعي هو عامل استقرار ورفاه في المجتمعات العربية، فهو يدعم التنمية الاقتصادية ويقوي المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، ويساعد على بناء منعة المجتمعات خاصة خلال فترات عدم الاستقرار. ويتمتع الشباب بقدرة كبيرة على تحقيق أهداف التماسك الاجتماعي، خاصة عندما يشكلون نسبة كبيرة من السكان كما في المنطقة العربية (الجدول ٢). فجيل الشباب اليوم يتمتع بمستوى من التحصيل العلمي يفوق الأجيال السابقة في المنطقة، ويطرح أفكاراً جديدة، ويزود المجتمع بطاقات هائلة، ويستخدم تقنيات وخبرات جديدة للتواصل، ويقدم طرقاً مبتكرة لإيجاد حلول لتحديات التنمية الاجتماعية.

الجدول ٢- الشباب في بعض البلدان العربية
(بالنسبة المئوية من مجموع السكان)

	مصر	العراق	الأردن	المغرب	فلسطين	السعودية	السودان	الإمارات	اليمن
١٩٧٠	١٩.٧	١٨.٣	١٨	١٦.٧	١٨.٦	١٨.٤	١٩	١٩.٨	١٩.٨
١٩٩٠	١٨.٩	٢١	٢١.٦	٢٠.٢	٢٠.٣	١٧.٩	١٩.٤	١٥.٨	١٧.٩
٢٠١٠	١٩.٧	١٩.٦	٢١.٥	١٩.٦	٢١.٢	١٨	١٩.٧	١٦.١	٢٢.١
٢٠٣٠	١٦.٩	١٩.٤	١٧.٩	١٥.٤	١٩	١٥.٦	١٩	١٠.٤	٢٠.٥
٢٠٥٠	١٣.٧	١٧.٩	١٤.٣	١٢	١٧.٣	١٢	١٧.٣	٨.١	١٧.٨

المصدر: مُعد بدراسة من إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية والاقتصادية، ٢٠١١، التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٠.

١٠- والجدير بالذكر أن فئة الشباب ليست فئة متجانسة. فالتحديات التي يواجهها الشباب تختلف بين الرجال والنساء، والفرص المتاحة لهم تختلف حسب الجنس، والعوامل التي تؤثر في حياتهم تختلف حسب المستوى الاجتماعي، والانتماء العرقي، والمعتقد الديني، ومكان الإقامة، والوضع الصحي. غير أن الشباب يعيشون جميعاً المصير نفسه، جميعهم يعيشون فترة الانتقال من الطفولة إلى سن الرشد، وهي فترة تتخللها تجارب

مهمة تحدد معالم حياتهم فيما بعد، ومنها الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل، ثم بناء الأسرة، والمشاركة في الحياة المدنية والسياسية. وإذا هُيئت للشباب الظروف السليمة لاجتياز هذه المراحل الانتقالية، ولتحقيق أهدافهم في الاندماج، تصبح البيئة مهيأة للتماسك الاجتماعي الراسخ الأسس. فإذا أتيح للشباب تطوير مهاراتهم والحصول على عمل لائق، فسيتمكنون من تحقيق أهدافهم، ويتعزز فيهم الشعور بالكرامة وحس الانتماء. وإذا لم يتمكنوا من الحصول على فرص العمل اللائق ومن ثم تحقيق أهدافهم، فسيعانون من الفقر المادي وخيبة الأمل، وسيسلكون طريقاً محفوفاً بالمخاطر عبر المشاركة في أنشطة قد تؤدي إلى عواقب وخيمة على المجتمع، وتقوّض أسس التماسك الاجتماعي والاستقرار الوطني.

١١- ويستطيع الشباب أن يضطلعوا بدور فاعل في تحقيق التماسك الاجتماعي إذا كانوا عنصراً ملتزماً وشريكاً فاعلاً في المجتمع. ولكن حتى الآن، لم تتمكن الحكومات العربية من تهيئة بيئة تمكّن الشباب من تحقيق هذا الهدف. وبدلاً من الاعتراف بدور الشباب وإشراكهم في عمليات التشاور وصنع القرار، بحيث ينخرطون في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار أنظمة الحكم القائمة حالياً، أقصي الشباب في جميع المجالات وعلى كافة الأصعدة، ولم يكن لهم صوت مسموع ولا دور فاعل في المجتمع. وهذا الواقع غذى فيهم مشاعر الإحباط والحرمان والغضب. وهذا الإقصاء أدى إلى تقويض التماسك الاجتماعي ودفع الشباب إلى البحث عن طرق أخرى خارج أنظمة الحكم للتعبير عن حاجاتهم والمظالم التي تلحق بهم ومشاعر الإحباط التي تصيبهم.

١٢- واستناداً إلى هذا التحليل، يقترح هذا التقرير نهج التنمية بالمشاركة كوسيلة لوضع سياسات خاصة بالشباب، تضمن معالجة الإقصاء وتدعم التماسك الاجتماعي. والتنمية بالمشاركة تعني إشراك أكبر عدد ممكن من القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة في صياغة السياسات العامة، بدعم من المجتمع المدني والقطاع الخاص. وهذا النهج هو إطار عمل يضمن المساواة في توزيع الثروة الوطنية ويتيح الفرص لجميع المواطنين لتوظيف مهاراتهم وقدراتهم في تنمية مجتمعاتهم وتطويرها. وترتبط التنمية بالمشاركة ارتباطاً مباشراً بالدمج الاجتماعي. وهي تعزز القدرة على تحديد التحديات الاجتماعية، وتعزز فعالية المؤسسات في معالجتها، لأن تحديد التحديات وبناء المؤسسات كانا نتيجة لمشاركة فعلية من جميع الجهات المعنية. ونهج التنمية بالمشاركة يوفق بين وجهات النظر ومواقف كل الجهات المعنية التي هي في آن الشريكة في العملية الإنمائية والمستفيدة منها. لذلك، من الضروري توفير الآليات اللازمة لمشاركة الشباب في وضع السياسات وتنفيذها لتحقيق التماسك الاجتماعي. ويتناول القسم التالي وضع مشاركة الشباب في البلدان العربية في عمليات التنمية قبل اندلاع الانتفاضات الشعبية في عام ٢٠١٠.

ثالثاً- مشاركة الشباب قبل ٢٠١٠

١٣- سجلت البلدان العربية تقدماً كبيراً في تحقيق العديد من الأهداف والغايات الإنمائية للألفية. ولكن السياسات الإنمائية لم تعالج موضوع الشباب باعتبارهم فئة اجتماعية ديمغرافية تتفرد بحاجات وأولويات إنمائية خاصة. فالسياسات الإنمائية في البلدان العربية تركز على المجتمع ككل وتعنى بتحسين مؤشرات التنمية البشرية ومستوى الحصول على الخدمات الاجتماعية، وهي مصممة على أساس غايات محددة ضمن الأهداف، على أساس تحليل لحاجات المستفيدين الشباب[٤]. ونتيجةً لذلك، لم يحصل الشباب العرب على حصتهم

(٤) الإسكوا (٢٠١١)، ص ٥١.

المشروعة من فوائد التنمية، وأثر انعدام فرصهم بالمشاركة في عمليات وضع السياسات أكثر فأكثر على مشاركتهم في تقييم فعالية السياسات المعتمدة والخدمات المقدمة.

١٤- ويظهر الإخفاق واضحاً في آليات الدمج الاجتماعي. ففي عام ٢٠٠٩ بلغت نسبة البطالة بين الشباب ٢٣.٤ في المائة في الشرق الأوسط و٢٣.٧ في المائة في شمال أفريقيا (وبلغت نسبة البطالة بين الشابات ٣٠.٩ في المائة و٣١.٧ في المائة على الترتيب). وهذه الأرقام هي الأعلى في العالم، وتفوق بعشر نقاط مئوية المتوسط العالمي البالغ ١٣ في المائة[٥]. وهذا الوضع دفع بالشباب الذين لم يتمكنوا من إيجاد عمل لائق إلى حلقة مفرغة، فإما البطالة أو العمل في الاقتصاد غير النظامي أو الهجرة. ونتج من هذا الإخفاق في سياسات ومؤسسات سوق العمل في القطاعين العام والخاص عواقب وخيمة، ليس على مصالح الشباب الاجتماعية والاقتصادية فحسب بل أيضاً على دمجهم كأفراد فاعلين في المجتمع. وعندما لم يتمكن الشباب من اجتياز مرحلة الانتقال من الدراسة إلى العمل اللائق، يصبحون فريسة إحباط، يقوض التماسك الاجتماعي ويزعزع الاستقرار الوطني والإقليمي.

١٥- وعلى الصعيد السياسي، يتمتّع معظم الشباب في البلدان الأعضاء في الإسكوا بحق الانتخاب اعتباراً من سن الثامنة عشرة أو الحادية والعشرين من العمر. ووفقاً لقاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي Parline (http://www.ipu.org/parline/parlinesearch.asp)، لا تسمح سوى قلة من البلدان للشباب بالترشح لمنصب سياسي، وهذه البلدان هي البحرين وتونس والسودان وقطر وليبيا. وفي البلدان الأخرى، يتراوح الحد الأدنى لسن الترشيح بين ٢٥ و٣٠ سنة، فيستبعد الشباب عن المشاركة الفعلية في صنع القرار الوطني. وتمثيل الشباب في المؤسسات المنتخبة على الصعيدين المحلي والوطني محدود جداً، بسبب الأطر التنظيمية غير الملائمة للشباب، ولكن أيضاً بسبب الأحزاب السياسية التي يُسمح لها بالعمل والمنافسة في الانتخابات في معظم البلدان العربية، ولكنها تفشل في إشراك الشباب ودعم مشاركتهم.

١٦- ويجري عادة انتخاب أو تعيين المؤسسات الوطنية كالبرلمانات والمجالس الاستشارية لتكون منتدى للحوار والنقاش والتشريع، وتتولى حماية حقوق من تمثل ومصالحهم وتضمن الاستماع إلى صوتهم. وتجري معظم الأعمال البرلمانية على مستوى اللجان، التي يطلب منها أن تعقد جلسات عامة تشارك في مجرياتها مختلف الفئات الاجتماعية. وفي معظم البرلمانات العربية، غالباً ما تكون قضايا الشباب من اختصاص لجان تركز على قطاعات محددة كالشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضة، ولا يوجد إلا القليل من الآليات التي تفسح المجال أمام الشباب للمشاركة في المناقشات العامة، والمساهمة في توجيه عملية صنع السياسات والتأثير عليها.

١٧- وولّد إقصاء الشباب عن الحياة السياسية على مدى الأعوام الماضية تمنعاً عن المشاركة، ظهر جلياً في انخفاض نسب الإقبال على التصويت. ففي مصر مثلاً أدلى ١٦ في المائة فقط من الشباب المؤهلين المشاركين بصوته في الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٥[٦]. وقد ولد الإقصاء المتجذر في المؤسسات تصورات ومواقف سلبية لدى الشباب حيال مجريات العمل السياسي ومؤسسات الدولة، فتأججت في داخلهم مشاعر عدم الاكتراث وعدم الثقة، فتقوّضت أسس التماسك الاجتماعي في بعده العمودي.

---

(٥) منظمة العمل الدولية (٢٠١٠)، ص ٦٣.

(٦) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري ومجلس السكان (٢٠١٠)، ص ١٨.

١٨- وكانت مشاركة الشباب في المجتمع المدني محدودة أيضاً، إذ اتجهت منظمات المجتمع المدني إلى تهميش الشباب والى حصر أنشطتهم بالمشاركة في تنفيذ البرامج وتقديم الخدمات. وحتى المنظمات التي تخدم مصالح الشباب في المنطقة، قلة منها تعتمد على مشاركة الشباب في القيادة والاستفادة من قدراتهم الإدارية. ونتيجة لذلك، انخفضت مشاركة الشباب في الأنشطة التطوعية إلى ٢ في المائة في الفئة ١٥-١٧ سنة وإلى ٣.٢ في المائة في الفئة العمرية ١٨-٢٤ سنة في بعض البلدان[٧]. وكما هي الحالة في الحياة السياسية، لم تبذل المؤسسات التي من المفترض أن تشجع على إدماج مختلف أفراد المجتمع أي جهد فعلي لإشراك الشباب. لذلك شعر الشباب بعدم وجود ما يربطهم بهذه المؤسسات أيضاً، مما قوّض أسس التماسك الاجتماعي في بعده الأفقي.

١٩- ويظهر ارتفاع معدلات بطالة الشباب وانخفاض مشاركتهم في الحياة السياسية وفي منظمات المجتمع المدنية أن الأنظمة القائمة حالياً لم تستطع تحويل الشباب إلى عناصر فاعلة في المجتمع. وأصبح الشباب مدركين لحالة التباعد بين ما يُقال وما يحدث في الممارسة[٨]، فبينما كثر ذكرهم في الخطابات العامة، لم تفتح لهم سبل للمشاركة فعلياً في عمليات صنع السياسات أو في المجالات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والمدنية. ونتيجة لذلك، أصبح الشباب في غربة عن السياسات العامة والمؤسسات وفي ريبة منها[٩]. ونتيجة للصعوبات الاقتصادية التي أججت مشاعر الخيبة والإحباط، تزعزعت أسس مشروع التماسك الاجتماعي.

٢٠- وإزاء عدم القدرة على الاستمرار في الوضع الراهن، وما خلفته الأحداث الاجتماعية والسياسية التي حصلت مؤخراً من تداعيات على الاستقرار، أصبحت البلدان العربية على بينة أكثر فأكثر من ضرورة للاستماع إلى الأصوات المتعالية من مختلف فئات المجتمع، وخاصة أصوات الشباب. ولا تخفى على أحد الحاجة الملحة إلى مراجعة شاملة ودقيقة للعقد الاجتماعي، مع التركيز على حاجات جيل الشاب. ويتناول القسم التالي المبادرات التي تنفذها البلدان العربية حالياً بغية معالجة قضية مشاركة الشباب.

رابعاً- نُهج في السياسة العامة للتعاطي مع قضايا الشباب في البلدان العربية

٢١- تبيّن من استعراض أجري مؤخراً لسياسات الشباب في البلدان الأعضاء في الإسكوا أن ستة بلدان فقط كانت تنفذ سياسات وطنية خاصة بالشباب حتى عام ٢٠٠٨، وأن إثنتين من تلك الاستراتيجيات فقط توليان مشاركة الشباب في صنع القرار أولوية[١٠]. وكانت خمسة بلدان تعمل على وضع سياسات وطنية لمعالجة مجموعة أوسع من قضايا الشباب. وبحلول عام ٢٠١٢، تسارع العمل في هذا الاتجاه إذ جددت بعض البلدان العربية اهتمامها بسياسات الشباب عقب الحراك الشعبي. فأصبح العديد من بلدان المنطقة، ولا سيما البلدان التي شهدت أحداثاً أقل حدة من أحداث تونس ومصر، أكثر اهتماماً بإشراك الشباب في عمليات التنمية بالمشاركة، للاستفادة من العائد الديمغرافي الذي يمكن أن يوفره الشباب (الجدول ٣).

---

(٧) المرجع نفسه.

(٨) ورداني ي. (٢٠١٢)، ص ٣٧.

(٩) المرجع نفسه، ص ٣٩.

(١٠) تقرير فني سيصدر قريباً للإسكوا حول قضايا الشباب الناشئة وأولوياتهم وسياساتهم في منطقة الإسكوا.

الجدول ٣- السياسات الشبابية في منطقة الإسكوا في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢

الفئة	٢٠٠٨	٢٠١٢
البلدان التي لديها سياسات خاصة بالشباب	الأردن، والبحرين، وفلسطين، ومصر، والمغرب واليمن	الأردن، والبحرين، وفلسطين، ومصر، والمغرب واليمن ولبنان
البلدان التي تعمل على وضع سياسات خاصة بالشباب	الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وقطر، ولبنان	الإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية
البلدان التي تعالج قضايا الشباب من خلال إدراجها في السياسات الإنمائية	تونس، والسودان، وعمان، والكويت، وليبيا، والمملكة العربية السعودية	عمان، وليبيا

المصدر: تقرير فني سيصدر قريباً للإسكوا حول قضايا الشباب وأولوياتهم وسياساتهم في منطقة الإسكوا.

٢٢- ويجب أن يؤدي وضع سياسات وإستراتيجيات للشباب إلى تحقيق هدفين هما: تلبية احتياجات الشباب والشابات وبناء قدراتهم من خلال تحسين نوعية الخدمات المقدمة لهم، وبناء أو إعادة بناء ثقة الشباب في المؤسسات الاجتماعية التي تُعنى بهم. ولذلك ينبغي اعتماد نهج المشاركة لأنه يساهم في تحديد المشاكل في الخدمات المقدمة من وجهة نظر المستفيدين منها، وفي بناء ثقة الشباب في النظام، وتكريس مشاركتهم في تحديد مضمون السياسات وعملية وضعها وتنفيذها. فوضع سياسة وطنية للشباب يمكن أن يكون الخطوة الأولى نحو تغيير نظرة الشباب إلى المؤسسات الاجتماعية وإشراكهم بإيجابية وفعالية فيها.

٢٣- وقد اعتمدت البلدان العربية نهجاً مختلفة في تعزيز مشاركة الشباب، تنوعت بين وضع مواد قانونية ودستورية تُعنى بتعزيز مشاركة الشباب وتنظيمها، أو دعم مبادرات المجتمع المدني الهادفة إلى إشراك الشباب، أو مجرد الدعوة إلى إشراك الشباب في إطار أنشطة التوعية والمشاركة الاجتماعية. ولا تتوفر آليات منهجية لإشراك الشباب وتمكينهم من المشاركة الفاعلة والدائمة في أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية سوى في عدد قليل من البلدان العربية (الجدول ٤).

الجدول ٤- أمثلة من البلدان العربية على نهج مشاركة الشباب

الأردن	الهيئة المشرفة: المجلس الأعلى للشباب
	الولاية: الإستراتيجية الوطنية للشباب: المرحلة الثانية (٢٠١١-٢٠١٥)
	تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية من خلال تنفيذ مجموعة من الأنشطة في مجال بناء القدرات، والدعوة إلى إشراك الشباب، وعقد منتديات حوارية في مواضيع مختارة.
البحرين	الوكالة الرئيسية: المؤسسة العامة للشباب والرياضة
	الولاية: اتفاقية تعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
	المهام: إشراك الشباب من خلال إجراء مسح وطني لتطلعاتهم وإطلاق حملة خاصة بصوت الشباب. ويضمن هذان النشاطان عملية تشاورية شاملة تبدأ من القاعدة الشعبية وصولاً إلى السلطة العليا هدفها إشراك الشباب في وضع إستراتيجية وطنية في عام ٢٠٠٥.
المغرب	الهيئة المشرفة: المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي
	الولاية: المادتان ٣٣ و١٧٠ من دستور عام ٢٠١١
	النهج: تأليف مجموعات شبابية تقدم المشورة إلى السلطة التنفيذية، لإشراك الشباب مباشرة في عمليات وضع السياسات.

الجدول ٤ (تابع)

المملكة العربية السعودية	الهيئة المشرفة: وزارة الاقتصاد والتخطيط
	الولاية: خطة التنمية الوطنية التاسعة
	النهج: إطلاق عملية تشاورية وطنية مع المجموعات الشبابية للاطلاع على احتياجاتهم وأولوياتهم، وإشراكهم في وضع إستراتيجية وطنية للشباب.
اليمن	الهيئة المشرفة: رئاسة مجلس الوزراء
	الولاية: مبادرة مجلس التعاون الخليجي للعملية الانتقالية في اليمن (البند ١٥-ز)
	النهج: أنشأت رئاسة مجلس الوزراء فريق عمل برئاسة وزير حقوق الانسان لوضع برنامج وطني لإشراك الشباب يندرج في إطار العملية الانتقالية.

المصدر: تقرير فني سيصدر قريباً للإسكوا حول قضايا الشباب الناشئة وأولوياتهم وسياساتهم في منطقة الإسكوا.

٢٤- تتوفر في اليمن آلية لمشاركة الشباب هي مجلس شورى الشباب. وقد أنشئ في عام ٢٠٠٧ لتوجيه عملية تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للشباب ومتابعتها. غير أن هذا المجلس لم يحظ بالدعم الكافي، فلم يتمكن من عقد أي جلسة في موضوع إشراك الشباب منذ عام ٢٠٠٩. لكن الحراك الذي شهده البلد إثر الاحتجاجات الشبابية في جامعة صنعاء أدى إلى وضع آلية جديدة هدفها إشراك الشباب في العملية الانتقالية في اليمن، والعمل جار لإعطائها طابع الصلاحيات الكاملة.

٢٥- والأمثلة عديدة على الإجراءات التي تتخذ لزيادة مشاركة الشباب. ففي الأردن والمغرب مثلاً، وضعت أسس ثابتة في عام ٢٠١١ لإشراك المجموعات الشبابية في صنع السياسات[١١]. فدستور المغرب الجديد يدعو إلى إنشاء هيئة استشارية من الشباب والمجتمع المدني لتسهيل إشراك الشباب على مستوى السياسة العامة. وقد جرى إصلاح النظام الانتخابي في عام ٢٠١١، بعد إدخال عدد أكبر من الشباب إلى البرلمان الوطني، وذلك من خلال لائحة انتخابية للمرشحين الشباب. وقد جرى اتخاذ تدبير مشابه منذ عدة سنوات لزيادة تمثيل المرأة في مجلس النواب المغربي.

٢٦- ويتضمن الجدول ٥ معلومات مفصلة عن الإستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن، ويظهر بوضوح أن الأردن حدد هدفين رئيسيين للمرحلة الثانية منها هما المشاركة المدنية والمشاركة المجتمعية. وبناءً على الملاحظات التي نتجت من تنفيذ المرحلة الأولى من الإستراتيجية، حدد الأردن عشرة محاور ضمن الإستراتيجية تتعلق بموقع الشباب في المجتمع، ورفاههم الاجتماعي، ودورهم في تحقيق التماسك الاجتماعي. وقد جرت عملية تشاورية مع الشباب والمنظمات الشبابية في المجتمع اتفق خلالها المشاركون على التركيز على المجالات التالية:

(١١) تحدد فئة الشباب في الأردن بالفئة السكانية من الفئة العمرية ١٢-٣٠ سنة. أما في المغرب فتتسع فئة الشباب حتى عمر ٤٠ سنة.

الجدول ٥- عناصر الاستراتيجية الوطنية للشباب في الاردن (المرحلة الثانية، ٢٠١١-٢٠١٥)

	المحور	مجالات التركيز
١	المشاركة في الحياة المدنية	الحقوق والواجبات المدنية؛ المواطنة والهوية الوطنية؛ الديمقراطية والإصلاحات السياسية؛ الحوار؛ البرلمانات الشبابية
٢	المشاركة المجتمعية	المشاركة في الحياة السياسية؛ التطوع وخدمة المجتمع؛ المشاركة في منظمات المجتمع المدني؛ المشاركة في صنع القرارات؛ حل النزاعات بالطرق السلمية؛ دور المرأة والرجل في بناء مجتمع قائم على التنوع
٣	بناء الشخصية	القيم الوطنية؛ مدونة قواعد السلوك الوطنية
٤	الأصالة والحداثة	السيادة الثقافية والتراث؛ مواجهة الآثار السلبية للعولمة
٥	الحاكمية الرشيدة	الشفافية؛ المساءلة؛ مكافحة الفساد؛ آليات الاحتجاج على الظلم
٦	التنمية المستدامة	التنمية السياسية؛ التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ التنمية الثقافية؛ أمن التنمية؛ التكنولوجيا لأغراض التنمية
٧	التغيير المجتمعي	تغيير السلوك؛ الانضباط والمسؤولية؛ المشاركة؛ عناصر التحول الاجتماعي (البيئة، والطاقة، وتغيّر المناخ، والتحول الديمغرافي، وغيرها)
٨	أمن الإنسان	التشغيل؛ الصحة؛ البيئة؛ التعليم؛ التدريب المهني
٩	الأمن الوطني	العدالة؛ المساواة؛ تكافؤ الفرص؛ التضامن؛ الوحدة الوطنية
١٠	البيئة الآمنة	التنشئة السليمة؛ طلب المشورة؛ تحسين السلوك؛ مكافحة تعاطي المخدرات والتدخين والعادات السيئة

المصدر: http://youth.gov.jo/uploads/file/estratej%202011-2015.pdf.

خامساً- عوائق مشاركة الشباب في صنع القرارات

٢٧- يمكن تصنيف عوائق مشاركة الشباب في صنع القرارات على مستوى مؤسسات الدمج الاجتماعي في ثلاث فئات: عوائق إدارية وهيكلية، وعوائق اجتماعية وثقافية، وعوائق سياسية وقانونية (الشكل ١). وجميع هذه العوائق لا يمكن فصل فئة منها عن الأخرى. لذلك لا بد من اعتماد نهج متكامل في معالجتها.

الشكل ١- عوائق مشاركة الشباب

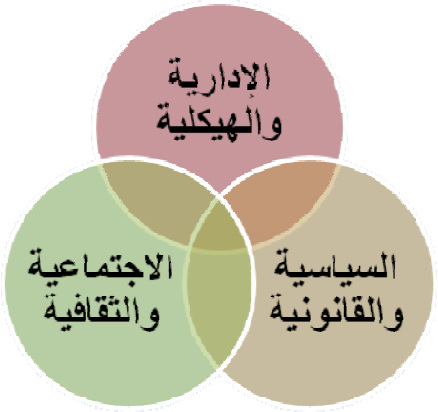

المصدر: مستخلصة من الإسكوا ٢٠١٠، تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمليات السياسة العامة.

٢٨- تختلف حدة العوائق وحجمها ومفعولها باختلاف الظروف والأولويات والتحديات بين بلد وآخر. وفي الجدول ٦ مجموعة من الأمثلة.

الجدول ٦- أمثلة عن عوائق مشاركة الشباب في صنع القرارات

الفئة	المعوقات
الإدارية والهيكلية	• عدم توفر مؤسسات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تركز على الشباب (من خلال تأمين التدريب، أو القروض البالغة الصغر، أو البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات)؛ • ضعف البنية التنظيمية الداخلية والإهمال الإداري ولا سيما في مجال التنمية الشبابية (الفساد، والمحاباة، وعدم المساءلة)؛ • عدم توفر مؤشرات إنمائية خاصة بالشباب لقياس مستوى رفاههم، ومدى مشاركتهم، ووضعهم الاقتصادي؛ • محدودية الاستثمار العام والتمويل في مجال الخدمات الاجتماعية الخاصة بالشباب (التعليم العالي، والمساحات الثقافية، وسبل الترفيه).
الاجتماعية والثقافية	• عدم توفر القدرة لدى الشباب للحصول على أدوار قيادية في المجتمع؛ • تعدد العوائق الاجتماعية التي تحول دون مشاركة الشابات؛ • التركيز المفرط على مجتمع الراشدين مما يضعف إمكانية قيام شراكات بين الراشدين والشباب؛ • عدم توفر خدمات الحماية الاجتماعية الخاصة بالشباب كإعانات البطالة للشباب، والرعاية الصحية والتأمين.
السياسية والقانونية	• محدودية الفرص المتاحة للفئات والمنظمات الشبابية للتأثير على الحياة السياسية؛ • عدم توفر سياسات ومؤسسات لتأمين مشاركة الشباب؛ • تعدد العوائق القانونية ذات الصلة بالعمر التي تحول دون مشاركة الشباب في العمليات السياسية؛ • عدم الاعتراف بدور الشباب في المجتمع بسبب عدم توفر أحكام قانونية حول مشاركة الشباب.

المصدر: مستخلصة من الإسكوا ٢٠١٠، تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمليات السياسة العامة.

٢٩- تسيطر على السياسة ومؤسسات الحكم في المجتمعات العربية فئات معينة تحدد السياسات التي يجب وضعها، والسياسات التي يجب تغييرها، والسياسات التي يجب تجنبها. فبدلاً من أن تعمل المؤسسات القائمة على تحقيق التماسك الاجتماعي وتلبية احتياجات الفئات السكانية المختلفة، كانت تخضع لسيطرة التزامات سياسية متقلبة وتفتقر لإرادة عازمة على اتخاذ تدابير تضمن مشاركة الجميع. ونتيجة لذلك، أصبحت عملية صنع السياسات عملية تتفرد بها فئة معيّنة وتفرضها على الشعب، بدلاً من أن تكون نهجاً يشارك فيه الجميع.

٣٠- وهذه الممارسات تزيد توسع الهوة بين مختلف الفئات السكانية، وتزيد من حدة الإقصاء الذي يعاني منه الشباب. وعواقب هذا الإقصاء الثلاثي الأبعاد وخيمة على التماسك الاجتماعي: فعندما يصاب الشباب بالاحباط ينصرفون عن شؤون مجتمعهم، ويضعف التماسك الاجتماعي في المجتمع بأسره.

٣١- وبالتوقف عند تداعيات الأحداث الأخيرة، يتضح أن البلدان العربية بدأت تتقبل مشاركة الشباب، وتتخذ تدابير تعزز مشاركتهم وتمثيلهم. ومما لا شك فيه أن تعزيز عمليات إشراك الشباب يحتاج إلى جهود جبارة، ومتواصلة ولا تقتصر على النطاق الوطني.

سادساً- تمكين الشباب من المشاركة من خلال برنامج العمل العالمي للشباب

٣٢- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج العمل العالمي للشباب في قرارها ٨١/٥٠ المؤرخ ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦. وهذا البرنامج هو إطار توجيهي لوضع سياسات وطنية خاصة بالشباب وتناول عدداً من القضايا التي تهمهم، ومنها قضية المشاركة. وفي عام ٢٠٠٧، أضيفت عناصر جديدة إلى برنامج العمل العالمي للشباب جرى تبويبها ضمن ثلاث مجموعات مترابطة تتناول تنمية الشباب على الصُعد المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بهدف تحقيق التماسك الاجتماعي.

الشكل ٢- مجالات تركيز برنامج العمل العالمي للشباب

الشباب في الاقتصاد العالمي	الشباب والرفاه	الشباب في المجتمع المدني
• العولمة • الجوع والفقر • التعليم • التشغيل	• الصحة • تعاطي المخدرات • الفتيات والشابات • جنوح الأحداث • النزاع • فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز	• تكنولوجيا المعلومات والاتصالات • البيئة • أنشطة ترفيهية • المشاركة في صنع القرار • العلاقات بين الأجيال

٣٣- يشمل البرنامج مجموعة من التدخلات التي يمكن تنفيذها بشكل متكامل على المستوى الوطني، وهي تغطي مختلف القضايا والأولويات المعنية بتنمية الشباب، ورفاههم، ومشاركتهم في المجتمع. ويدعو البرنامج إلى مشاركة الشباب من خلال توجيه عملية وضع سياسة شبابية وطنية وتطبيقها على المستوى الوطني. وهو يقترح إطاراً وطنياً للسياسات يغطي عدة قطاعات ويركز على المجموعة المستهدفة من خلال اعتماد نهج إنمائي خاص بالشباب. ويتضمن البرنامج توصيات بشأن اعتماد نهج يضمن مشاركة الشباب في تصميم السياسات وتحديد الأولويات، لأنهم الأدرى بالمشاكل التي يواجهونها، وللتشديد على أهمية المشاركة في صنع السياسات.

٣٤- وتكمن أهمية البرنامج في شموليته ومرونته. فهو يشكل نموذجاً لنهج التكامل لما يتضمنه من توجيهات في مجالات مختلفة، ويدعو إلى اعتماد رؤية كلية شاملة لموضوع رفاه الشباب بدلاً من الرؤية الضيقة التي لا تركز سوى على المؤشرات الاقتصادية. ويمكن البرنامج البلدان العربية التي تعتمده من إنشاء

آليات ومؤسسات تدعم مشاركة الشباب في جميع أوجه وضع السياسات وفي مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وهذه المؤسسات والآليات الجديدة شرط أساسي لبناء التماسك الاجتماعي وإشراك الشباب العربي بفعالية في جميع المجالات. ويترك البرنامج للبلدان حرية تحديد أولوياتها الوطنية واعتماد الموارد والخبرات التي تناسبها في عملية التطبيق. والخلاصة أن اعتماد برنامج العمل العالمي للشباب كإطار توجيهي يمكن صانعي السياسات من إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الشباب من مختلف المناطق والمستويات الاجتماعية داخل بلدان المنطقة، لضمان تطبيق السياسات الاجتماعية التي توضع وتنفذ بمشاركة الجميع.

٣٥- وتنفذ الإسكوا حالياً عدداً من الأنشطة لتحسين مشاركة الشباب في البلدان الأعضاء، بالاستناد إلى برنامج العمل العالمي للشباب. وهي تركز في ذلك على بناء قدرة البلدان الأعضاء على إشراك الشباب. فالهدف هو تمكين هذه البلدان من وضع سياسات شاملة ومتكاملة لتنمية الشباب ولتعزيز دورهم في المجتمع. وتغطي هذه الأنشطة أربعة مجالات أساسية هي:

- الدعوة إلى اعتماد برنامج العمل العالمي للشباب في معالجة قضايا الشباب ووضع سياسات خاصة بهم، وتشجيع الحكومات على وضع سياسات وطنية للشباب؛

- تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على مستوى الأفراد والمؤسسات لتمكينها من وضع سياسات وخطط عمل وطنية للشباب، في إطار مشروع ممول من حساب التنمية يهدف إلى تدريب بعض المسؤولين المعنيين بوضع سياسات شبابية وتنفيذها؛

- رصد تجاوب البلدان في اعتماد وتطبيق برنامج العمل العالمي للشباب والتقدم الذي تحرزه في تحقيق الأهداف والغايات المتعلقة بالشباب؛

- إجراء أبحاث ودراسات تحليلية حول وضع الشباب في عدد من المجالات، لتحديد المشاكل والتحديات التي تواجههم ووضع سياسات تلبي احتياجاتهم باعتبارهم فئة ديمغرافية واجتماعية ذات خصائص محددة.

٣٦- وتعمل الإسكوا اليوم على تنفيذ مشروع ممول من حساب التنمية لتعزيز قدرات صانعي السياسات في المنطقة على وضع سياسات وبرامج عمل خاصة بالشباب عملاً ببرنامج العمل العالمي للشباب. وقد استندت إلى هذا المشروع في وضع دليل موجّه إلى صانعي السياسات العاملين على وضع سياسات وبرامج عمل وطنية للشباب في إطار البرنامج. وتجري الإسكوا مسحاً إقليمياً حول المؤشرات المتعلقة بتنمية الشباب، وتعمل مع الأردن وتونس والعراق وفلسطين واليمن على تسريع عملية إصلاح السياسات الوطنية الخاصة بالشباب في عام ٢٠١٣.

سابعاً- الاستنتاجات

٣٧- الدور الذي اضطلع به الشباب على المستوى السياسي في بعض البلدان العربية سلط الضوء على ضعف قدرة المؤسسات والآليات القائمة على إشراك الشباب وإرساء عملية المشاركة على أسس متينة. وقد بينت هذه الدراسة أهمية مفهوم التماسك الاجتماعي في المنطقة العربية، ودور الشباب في توطيد العلاقات

الاجتماعية وبناء الثقة المتبادلة بين الأفراد في المجتمع وفي بناء الثقة في المؤسسات. وحددت الدراسة أبعاد الإقصاء الاجتماعي الذي يعاني منه الشباب، وبينت مدى الضعف الذي أصاب التماسك الاجتماعي نتيجة لعدم مشاركة الشباب في التنمية. وأوضحت أن البلدان العربية، سواء تلك التي شهدت حراكاً شعبياً أم تلك التي لم تشهد هذا الحراك، تدرك الحاجة إلى الإصغاء إلى صوت الشباب وضرورة إشراكهم، وبدأت تدرس سبل الاستجابة. وبينت الدراسة أيضاً العوائق التي لم تذلل بعد والتي تحول دون إشراك الشباب في التنمية بالمشاركة، واقترحت اعتماد برنامج العمل العالمي للشباب كإطار لمساعدة البلدان العربية على تحقيق أهدافها المتعلقة بالشباب.

٣٨- وخلص التحليل الذي تضمنه هذا التقرير إلى الاستنتاجات التالية:

(أ) الحاجة الملحة إلى معالجة مشاكل التفاعل بين الحكومات والشباب وضرورة توفر آليات للتنمية بالمشاركة، بدءاً بالاعتراف بأن الشباب فئة اجتماعية وديمغرافية جديرة بالاهتمام الخاص في المجتمع وشريكة أساسية في تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع؛

(ب) عمدت معظم البلدان إلى تحديد المشاكل، وهي تتخذ التدابير اللازمة لتحسين فعالية مؤسساتها في العمل على إيجاد الحلول والاستجابة لشواغل الشباب من خلال وضع سياسات وطنية للشباب. ومع وجود بعض المؤشرات الإيجابية، في إرساء آليات متكاملة ودائمة لمشاركة الشباب، لا تزال القدرة على ضمان مشاركتهم ضمن نهج متكامل ومنظمة ضعيفة، ولا تزال الإصلاحات المنفذة بعيدة عن معايير برنامج العمل العالمي للشباب. وهكذا يُخشى أن تبقى هذه الإصلاحات دون ما يطمح إليه الشباب، وأن يبقى التماسك الاجتماعي معرضاً للاهتزاز، فتسير المجتمعات إلى مزيد من الاضطراب وعدم الاستقرار؛

(ج) يُستحسن أن تواصل البلدان العربية بناء قدراتها لإنشاء مؤسسات وآليات تعمل على تحقيق التنمية بالمشاركة التي تركز على الشباب، وذلك من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي. ويجب أن تكون هذه المؤسسات دائمة، وأن تسعى إلى إشراك الشباب بغض النظر عن جنسهم أو وضعهم الاجتماعي، وأن تعنى بالمواضيع ذات الأولوية التي يحددونها. ويجب أن توفر للشباب والمنظمات الشبابية الدعم والحماية وإمكانية بناء القدرات، لتمكينهم من المشاركة بفعالية في صنع السياسات.

٣٩- وبناء على هذه الاستنتاجات، يمكن اقتراح خطوط عريضة لعدد من الأنشطة والإصلاحات تقوم بها البلدان العربية التي تعمل على وضع سياسات للشباب بما يتماشى مع برنامج العمل العالمي للشباب. وتهدف هذه الأنشطة والإصلاحات إلى تعزيز عمليات التنمية بالمشاركة، ويمكن تكييفها بما يتناسب مع ظروف كل بلد وخصوصياته. ويمكن أن تشمل العناصر التالية:

(أ) اعتماد نهج المشاركة لوضع مؤشرات عن الشباب والتماسك الاجتماعي، وفقاً لحالة كل بلد على حدة. ومن شأن هذا التدبير أن يسمح للحكومات بتحديد نقاط الضعف في مختلف أبعاد التماسك الاجتماعي، وتصميم إجراءات العمل على هذا الأساس. وينبغي رصد هذه المؤشرات باستمرار ومراجعتها بانتظام للتأكد من صلاحيتها وفعاليتها في تحقيق الغاية المرجوة منها؛

(ب) وضع آليات وطنية، مثل الحوار الهادف إلى إشراك الشباب وإفساح المجال أمام الشباب والمجموعات الشبابية للتعبير عن آرائهم والعمل معاً للتأثير على وجهة السياسات الوطنية وعلى آليات صنع القرار؛

(ج) إفساح المجال أمام الشباب للوصول إلى المعلومات ليتسنى لهم الاستفادة من الفرص المتاحة لهم، وتمكينهم من المشاركة في صنع القرار، وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم؛

(د) احترام حرية إنشاء الجمعيات، ولا سيما الجمعيات الشبابية، وتشجيعها على القيام بأنشطتها وتأمين الدعم المالي والتدريبي والفني لها؛

(هـ) إشراك الشباب في تصميم السياسات والخطط الوطنية وتنفيذها وتقييمها من خلال إنشاء مؤسسات لتقديم المشورة للشباب وتمكينهم من المشاركة في مجريات العمل الديمقراطي؛

(و) تشجيع التعاون والتبادل بين المنظمات الشبابية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛

(ز) دعوة الحكومات إلى تعزيز مشاركة الشباب في المنتديات الدولية؛

(ح) تخفيض سن الترشح للعضوية في البرلمان لتتناسب مع سن الاقتراع، تأكيداً على قدرة الشباب على المشاركة في العمليات السياسية، وتزويد الوزارات والمجالس واللجان النيابية الشبابية الوطنية بالصلاحيات والموارد اللازمة.

المراجع

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تقرير السكان والتنمية، العدد الرابع، الشباب في منطقة الإسكوا: دراسة للواقع والآثار المترتبة على سياسات التنمية، ٢٠٠٩.

الأمم المتحدة، ٢٠٠٩، تقرير الأمين العام: تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب: التقدم المحرز والمعوقات فيما يتعلق برفاه الشباب ودورهم في المجتمع المدني.

Chan et al. 2006. Reconsidering Social Cohesion: Developing a definition and an analytical framework for empirical research. *Social Indicators Research*, No. 75, pp. 273-302.

ESCWA. Forthcoming, *Technical Report on Emerging Youth Issues, Priorities, and Policies in the Arab Region.*

Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC). 2007. *Social Cohesion: Inclusion and a Sense of Belonging in Latin America and the Caribbean*. Santiago: United Nations.

International Labour Organization. 2010. *Global Employment Trends for Youth: Special issue on the impact of the global economic crisis on youth.*

Jenson, J. 2010. *Defining and measuring social cohesion.* Commonwealth Secretariat. United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD).

The Egyptian Cabinet Information and Decision Support Center (IDSC) and Population Council. 2010. *Survey of Young People in Egypt. Preliminary Report. February 2010. Cairo.*

United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA). 2011. *World Population Prospects: the 2010 Revision.*

United Nations Development Programme (UNDP). Regional Bureau for Arab States. 2009. *Arab Human Development Report: Challenges to Human Security in Arab Countries*.

Wardany, Y. 2012. *The Mubarak's Regime Failed Youth Policies and the January Uprising.* IDS Bulletin 43:1, pp. 37-46.